الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
3 May 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

معلومات مستكملة بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين *(تابع)*

تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروش

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-04161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)* (A/72/7/Add.45 و A/72/720)

معلومات مستكملة بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): أشارت، في سياق عرضها لتقرير الأمين العام الذي يتضمن معلومات مستكملة عن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) (A/72/720)، إلى أن ذلك التقرير قد صدر في إطار مبادرة الأمين العام الرامية إلى تيسير نظر الجمعية العامة في الاقتراح الوارد في التقرير السابق للأمين العام عن المسألة (A/71/218) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/71/584) المتصل بالموضوع. وقالت إنه بالنظر إلى أن اللجنة قد اطلعت على عدد من الاقتراحات والتوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن الاقتراح الأصلي، في إطار معلومات تكميلية عرضت في الجزء الرئيسي للدورتين الحادية والسبعين والثانية والسبعين، فقد أشارت عدة وفود إلى أن تقديم معلومات مستكملة مجمعة عن الاقتراح من شأنه أن يساعد في دفع المناقشات قدما. وذكرت أنه قد رئي، بالإضافة إلى ذلك، أنه من المفيد تقديم معلومات مستكملة عن المعايير المالية، بالنظر إلى أن الاقتراح يندرج الآن في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأوضحت أن الاقتراح المستكمل، مثله مثل الاقتراح الوارد في التقرير السابق للأمين العام (A/71/218)، يرمي إلى إعادة توزيع الموارد بنقلها من مقر المفوضية في جنيف إلى المكاتب الإقليمية. وأكدت أنه اقتراح متواضع لا تترتب عليه أي موارد إضافية، وأن الأمين العام والمفوض السامي مقتنعان بأن تقريب موارد المفوضية المتعلقة بالتعاون التقني من الشركاء الإقليميين والوطنيين من شأنه أن يزيد من قدرتها على مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان.

٢ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالموضوع (A/72/7/Add.45)، إنه بالنظر إلى أن التقريرين السابقين للأمين العام (A/71/218) واللجنة الاستشارية (A/71/584) ما زالا معروضين على الجمعية العامة للنظر فيهما، فقد اكتفت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير بإبداء ملاحظات عامة، دون أن تعرب عن رأي رسمي بشأن تقرير الأمين العام المشتمل على معلومات مستكملة (التقرير المستكمل) (A/72/720). ومضى قائلا إن تعزيز الوجود الميداني للمفوضية يشكل المبدأ الأساسي لذلك التقرير، كما كان الحال بالنسبة للاقتراح الأصلي، لكن اللجنة الاستشارية قد أشارت في تقريرها الأخير إلى أنه يلزم تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن بعض المسائل المختلفة. ورأى أن الاقتراح الوارد في التقرير المستكمل ستترتب عليه آثار تتعلق بالموارد في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وأضاف أن تقديم التقرير المستكمل يثير علاوة على ذلك بعض المسائل الإجرائية. وأوضح، على سبيل المثال، أن الجمعية العامة لم تتخذ قرارا محددا لطلب إعداد تقرير آخر بشأن المسألة، وأن ثمة تساؤل بشأن ما إذا كان التقرير قد قدم في إطار السلطة المخولة للأمين العام.

٣ - **السيدة كينغ** (سانت فنسنت وجزر غرينادين): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية فقالت إن الجماعة تدرك أن تعزيز حقوق الإنسان من الأغراض الأساسية والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، وأن الدور المنوط بالمفوضية هو بالتالي دور هام. وتابعت تقول إن النهج الذي تتبعه المنظمة إزاء حقوق الإنسان يجب أن يكون متوازنا وأن يقوم على أساس المبادئ المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، بما في ذلك مبادئ العالمية وعدم القابلية للتجزئة والشفافية وعدم التمييز. وأفادت بأن الجماعة تؤيد المبادرات التي تساعد المفوضية على العمل على أساس قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، بطرق منها تحسين كفاءة آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفعاليتها، وتعلق أهمية خاصة على الاقتراح الداعي إلى إنشاء مكتب إقليمي في بريدجتاون، مما سيعود بالنفع على ١٧ دولة من الدول الأعضاء في أمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعربت عن تأييد الجماعة للتوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق بشأن هذه المسألة (A/71/584) والتي تدعو فيها إلى النظر في إنشاء المكتب الإقليمي. وأكدت أنه، بالنظر إلى أهداف إعادة الهيكلة المقترحة، فإن تخصيص الموارد للمكتب الإقليمي يجب أن يتناسب مع الحقائق التشغيلية، بما في ذلك عبء العمل المتوقع. وذكرت أن عملية إعادة الهيكلة التي تركز على الميدان ستؤدي إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والمفوضية، ولا سيما من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واختتمت كلامها قائلة إن الجماعة تجد في دعم حكومة بربادوس للمكتب الإقليمي المقترح بادرة مشجعة.

٤ - **السيدة فاسكيز** (شيلي): تكلمت أيضا باسم الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، وبنما، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك، فقالت إن تعزيز حقوق الإنسان يمثل ضرورة حتمية مشتركة من الناحية الأخلاقية ومن ناحية السياسة الخارجية بالنسبة لهذه الوفود، التي تجعلها حساسيتها التاريخية للمسألة على وعي بأهمية تعزيز التعاون الدولي والتكامل الإقليمي. وأردفت قائلة إن تلك الوفود ترى أن الوفود الأخرى تشاركها التزامها بتبادل الخبرات، الأمر الذي يجعل المجتمعات أكثر اتحادا وقدرة على الصمود، ويؤدي بها إلى التقيد بالحقوق الأساسية. وأضافت أن إعادة الهيكلة المقترحة من شأنها تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المفوضية وتقريب الأمم المتحدة من الميدان، تمشيا مع مقترحات الأمين العام للإصلاح. وأوضحت أنه لا يمكن فهم الأوضاع الإقليمية والأوضاع السائدة داخل المناطق إلا من خلال توضيح الأوضاع المحلية، وأن المقصود من إعادة الهيكلة المقترحة هو تعزيز المفوضية على الصعيد الإقليمي وتحسين التعاون التقني وبناء القدرات في الميدان من أجل مساعدة الدول الأعضاء. فالاقتراح يرمي إلى الاستفادة بشكل أفضل من النسبة المخصصة لركيزة حقوق الإنسان في الميزانية العادية، وهي ٣،٥ في المائة. وشددت على أن اللجنة تؤدي دورا أساسيا في كفالة استخدام موارد المنظمة على النحو المتوقع وبصورة تتسم بالمرونة والفعالية بهدف الوفاء بالولايات المقررة.

٥ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وهو البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية ملدوفا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد رحبت في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، بتقرير الأمين العام عن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية (A/71/218)، الذي قدم استجابة للطلب الموجه من اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/7) إلى الأمين العام بأن يقدم اقتراحا أكثر وضوحا وتفصيلا من الاقتراح الوارد في الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تلك (A/70/6 (Sect. 24)).

٦ - وذكر أن التقرير المستكمل للأمين العام (A/72/720) يتضمن جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وآراء الكثير من الدول الأعضاء من مختلف المناطق. وأضاف أنه قد تم إجراء مشاورات إضافية مع جهات مختلفة من بينها البلدان المضيفة المحتملة، وأن التقرير المستكمل يعالج جميع الشواغل التي أثارتها اللجنة الاستشارية والوفود. ومضى قائلا إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تتخذ الإجراءات اللازمة ردا على ظهور توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. ورأى أن الاقتراح من شأنه أن يحسن كفاءة المفوضية وفعاليتها، وأنه ذو طابع يقتصر على الجانب الإداري وجانب الميزانية، بالنظر إلى أنه لن يغير من مهام المفوضية، أو برامجها أو ولاياتها. وهو لن يوجد أي طبقات إشرافية إضافية. فالمكاتب الإقليمية ينبغي أن يرأسها مدير برتبة مد-١. وأعرب عن الترحيب بعدم نشوء تكاليف إضافية نتيجة إعادة الهيكلة، وعن تطلعه إلى الاتفاق سريعا على الاقتراح من أجل تعزيز الوجود الميداني للمفوضية.

٧ - **السيدة باومان** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إن الوفدين يرحبان بالتقرير المستكمل، الذي من شأنه أن ييسر نظر اللجنة في إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية. ومضت تقول إن تعزيز حقوق الإنسان يمثل أحد المبادئ الجوهرية والأهداف الأساسية للأمم المتحدة. فتعزيز ركيزة حقوق الإنسان، التي تقوم عليها ركائز السلام والأمن والتنمية المستدامة، يعزز المنظمة بأسرها. وأكدت أن المفوضية عليها، في سبيل زيادة كفاءتها، ألا تكتفي بتلقي الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها، بل أن تخضع أيضا لإعادة الهيكلة على نحو يتوافق مع المتطلبات الحالية حتى تمارس عملها بشكل أفضل. وأعربت عن دعم الوفدين للجهود التي يبذلها المفوض السامي لإشراك المفوضية في مناقشات السياسات الاستراتيجية التي تجري في الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في الميدان. وأفادت بأن وجود مقر قوي للمفوضية جنبا إلى جنب مع شبكة من المكاتب الإقليمية المزودة بموارد وافية هو أفضل وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان. وقالت إن إعادة الهيكلة المقترحة ستجعل الأمم المتحدة أقرب إلى الميدان وستساعدها على تلبية الطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء.

٨ - **السيد فاشون** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه في ظل الإطار المقترح، سوف يتحسن التعاون التقني بين المفوضية والدول الأعضاء، وستقوى المكاتب الإقليمية القائمة، كما سيثبت وضع المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في ياوندي، وسينشأ مكتب إقليمي في منطقة البحر الكاريبي. وأضاف أن الموظفين سيمكنهم استخدام الموارد المحدودة

المتاحة للسفر داخل المناطق والمناطق دون الإقليمية، ولا سيما في جنوب المحيط الهادئ وأفريقيا والأمريكتين، بدلا من السفر من مقر المفوضية وإليه. وأفاد بأن تحسين الحوار مع الحكومات من شأنه أن يجعل المنظمة أكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقال إن الاقتراح من شأنه أن يعزز كفاءة عمليات الأمم المتحدة وفعاليتها على نحو لا يؤثر على التكلفة؛ وإن اللجنة ينبغي أن تثني على سرعة استجابة الأمين العام للشواغل التي أعربت عنها الوفود وأن تقر الاقتراح بتوافق الآراء. ورأى أنه ينبغي للوفود التي ترغب في إثارة اعتبارات سياسية تتصل بولاية المفوضية أن تفعل ذلك في محافل أنسب من اللجنة الخامسة. واختتم كلامه قائلا إن الاقتراح يهدف إلى تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الموارد المتاحة للمساعدة الإنمائية.

٩ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن قدرة المفوضية على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها ينبغي تحسينها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وإن إعادة الهيكلة المقترحة هي فرصة للدول الأعضاء لدعم إصلاحات الأمين العام على نطاق المنظومة، بما يشمل تعزيز الدعم الميداني. فمن شأن الاقتراح أن يقرب المفوضية إلى النقطة التي تقدم فيها خدماتها، وذلك جزئيا عن طريق نقل ٢١ وظيفة من مقر المفوضية إلى المكاتب الإقليمية، كما أن من شأنه أن يساعدها على تقديم الدعم التقني لأصحاب المصلحة منها. وأضافت أن التحسينات المرجوة في الأداء التنظيمي للمفوضية سوف تتحقق دون أن تترتب على ذلك تكاليف إضافية. وأفادت بأن المفوضية قد بدأت عملية الإصلاح قبل عدة سنوات من خلال الاستعراض الدقيق لعملياتها، وسوف يساعدها الاقتراح المستند إلى الأدلة الذي أسفر عنه ذلك الاستعراض على الاضطلاع بولايتها وكفالة أن تواصل الأمم المتحدة عملها في مجال حقوق الإنسان.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (*تابع*)

(A/72/734 و A/72/785)

تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

١٠ - **السيد إلياس** (رئيس قلم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين): تكلم عن طريق الاتصال بالفيديو من جنيف ليعرض تقرير الأمين العام عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/72/734)، فقال إن العمل قد بدأ في عام ٢٠١٢ على أرض تبرعت بها الدولة المضيفة، وهي جمهورية تنزانيا المتحدة. وأفاد بأن الموظفين قد انتقلوا إلى المرفق في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بعد أن بلغ المشروع مرحلة الإنجاز شبه المكتمل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأضاف أن مبنى المكاتب قد تم شغله بشكل كامل، وفي نفس الوقت دخل مبنى المحكمة حيز التشغيل الكامل وهو جاهز للإجراءات القضائية.

١١ - وتابع قائلا إنه قد تم، بعد مفاوضات مطولة مع المقاول، إحراز تقدم سريع في الإنشاءات النهائية منذ تعيين مدير للمشروع، وإن تلك الإنشاءات من المقرر أن تكتمل بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأعلن أن تقييم الآلية القائل بأنه قد تم إنجاز ما نسبته ٧٥ في المائة من أعمال الإصلاح الواردة في قائمة العيوب والنواقص التي وضعها فريق المشروع سيتأكد أثناء التفتيش النهائي الذي سيجريه المهندس المعماري في نيسان/أبريل ٢٠١٨، حسب المطلوب بموجب العقد. وقال إن فريق المشروع قد سجل في أثناء شغل المرفق أوجه قصور في التصميم، لا سيما في التدفئة والتهوية وتكييف الهواء في مبنى المحفوظات، حيث لم تستوف المعايير التي تتطلبها الآلية من حيث نوعية الهواء وضبط درجة الحرارة والرطوبة النسبية. ومن المحتمل أن يستلزم الحل استبدال بعض معدات التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. وأفاد بأن المهندس المعماري قد وافق، بعد التفاوض معه، على تصحيح التصميم دون تكبيد الأمم المتحدة أي تكاليف إضافية، وقدم أهم الرسومات التخطيطية التي ستستند إليها أعمال الإصلاح. وتبين من التقييم الأولي أن الأموال المتاحة للمشروع ستكون كافية لمعالجة المشاكل. وسوف تُسترجع من المهندس المعماري والمقاول أي تكاليف إضافية تنجم عن أعمال الإصلاح. وسوف تكتمل أشغال الإصلاح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وبعد ذلك سيعتبر أن المشروع قد أغلق.

١٢ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من التأخيرات، فإن المشروع لا يزال في حدود الميزانية المعتمدة، وهي ٨،٨ ملايين دولار، بما في ذلك المبلغ المعتمد للطوارئ، ورصيده المتوقع ٩٨١ ٤١٦ دولارا. وأفاد بأن أي مبلغ غير مستخدم من أموال الطوارئ سوف يرَدّ إلى الدول الأعضاء عند إتمام المشروع. وأعلن أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أتم مؤخرا مراجعته الثالثة لحسابات المشروع، التي شملت مرحلة ما بعد التشييد مباشرة. وأعرب عن امتنانه للدولة

المضـــيفة، جمهورية تنزانيا المتحدة؛ ولمكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب الشؤون القانونية وغيرهما من الإدارات التابعة للأمانة العامة؛ ولموظفي الآلية الذين ظلت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشـــخاص المســؤولين عن الانتهاكات الجسـيمة للقانون الإنســاني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوســلافيا الســابقة منذ عام ١٩٩١ تقدم لهم المســاعدة إلى حين إغلاق المحكمة. واختتم كلامه قائلا إن التقرير المرحلي النهائي ســيتضــمن معلومات عن بنود المشــروع المعلقة. ومطلوب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بالتقدم المحرز في المشروع.

١٣ - **السـيد رويس ماسـيو** (رئيس اللجنة الاسـتشـارية لشـؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاسـتشـارية المتعلق بالموضـوع (A/72/785) فقال إن اللجنة الاستشارية طلبت إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المرحلي الختامي معلومات شاملة عن عيوب التصـميم المتعلقة بالتدفئة والتهوية وتكييف الهواء؛ وتفاصـيل الحلول التي تم تنفيذها، وأشغال الإصلاح، والآثار المالية وما يتصل بها من حالات التأخير؛ والتفاصيل المتعلقة بسبل الانتصاف التعاقدية التي تم اللجوء إليها، والنفقات المتكبدة في إطار المبلغ المعتمد للطوارئ والتكاليف المستردة من المهندس المعماري والمقاول. وأكد أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تكون مسؤولة عن دفع أي تكاليف مباشرة أو غير مباشرة ناجمة عن عيوب التصميم أو التأخير. وأكد أنه من الأهمية بمكان التصرف على نحو استباقي وتوخي الاستدامة فيما يتعلق بملكية المشروع وإدارته والرقابة عليه خلال جميع مراحله وعلى جميع المسـتويات، بما في ذلك في المقر وعلى المستوى المحلي. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن الأمانة العامة سـترصـد عن كثب التقدم المحرز في الإصـلاحات المدرجة في قائمة العيوب والنواقص، وسـتكفل إنجاز الإصـلاحات المتبقية بالكامل في حدود الأطر الزمنية المنقحة والموارد المعتمدة.

١٤ - **السيد السيد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام الرامية إلى كفالة الانتهاء بالكامل في الوقت المحدد من تشـييد المرفق الجديد، الذي من شـأنه أن يسـاعد كثيرا في عمل الآلية. وقال إن المجموعة ترحب بالتقرير وتتطلع إلى الحصـول على معلومات شـاملة عن اسـتخدام قاعة المحكمة في تقرير الأمين العام المرحلي الختامي. وأضـاف أن المجموعة تكرر الإعراب عن تقديرها للدعم الذي تقدمه حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة للمشـروع، وللمحكمة، والآلية. ومضى قائلا إن تقديرات اللجنة الاستشارية تشير إلى أنه قد تم إنجاز ما نسبته ٦٥ في المائة من أعمال الإصلاح المدرجة في قائمة العيوب والنواقص، والبالغ عددها ٨٨٠ عملا، ولذلك فإن المجموعة تتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة بشأن تصحيح العيوب المتبقية. وقال إن المجموعة متفقة على أن المهندس المعماري مسؤول عن إعادة تصـميم نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء دون أن تتكبد الأمم المتحدة أي تكلفة إضـافية. وأعلن أن المجموعة سـتلتمس مزيدا من المعلومات بشـأن تصـحيح العيوب المتبقية في الوقت المناسـب وعلى نحو فعال من حيث التكلفة. وشـدد على وجوب أن يرصـد فريق المشـروع عن كثب خطى التقدم المحرز وأن يكفل إنجاز الإصـلاحات المتبقية دون مزيد من التأخير ضـمن الأطر الزمنية المنقحة والموارد المعتمدة، وتقديم التقرير النهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

١٥ - **السـيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه يجب توفير التمويل اللازم لإجراء الإصـلاحات المدرجة في قائمة العيوب والنواقص. وذكر أن الجمعية العامة وافقت في الجزء الرئيسـي من الدورة الحالية على سـلطة الدخول في التزامات بمبلغ ٨٧،٨ مليون دولار للإنفاق على الآلية، في انتظار تقديم مقترح منقح لميزانية فترة السـنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. واسـتدرك قائلا إن المقترح المنقح غير معروض على اللجنة في الجزء الحالي من الدورة المسـتأنفة. وقال إن وفده يشـعر بالقلق لأن التأخير في اعتماد الميزانية قد أسـفر عن انعدام اليقين بشـأن تمويل الآلية، كما أنه يعوق تنفيذ الولاية، ويمكن أن يؤدي إلى وقف العمليات تماما. واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحا منقحا للميزانية المقترحة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٠٠.